الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية

The Financial Inclusion and Informal Economy in Developing Countries

د. نسرين فايز أحمد بدوي

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للحاسب الآلي – كينج مريوط – الأسكندرية

الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية

مستخلص البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الشمول المالي على الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، من خلال تحليل فرضية البحث وهي: "يؤدي توفير الشمول المالي في الدول النامية إلى تقليل اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية". ولذلك استعان البحث ببعض الدراسات التي تناولت الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية لتحليل العلاقة بينهما.

وينقسم هذا البحث إلى عدة أجزاء، ويقدم الجزء الأول تحليلاً للشمول المالي من حيث: مفهومه وأهميته، وآليات تطوير الشمول المالي، ومعوقات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي. أما الجزء الثاني قدم تحليلاً عن الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية من حيث مفهومه وأسبابه. وتناول دور الشمول المالي في تقليل انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وأخيراً عرض نموجاً قياسياً لإبراز العلاقة العكسية بين الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.

وتوصل إلى أن تحقيق الشمول المالي في الدول النامية يُقلل انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فيها.

The Financial Inclusion and Informal Economy in Developing Countries

Abstract

The main objective of this research is to investigate the impact of financial Inclusion on informal economy in developing countries through explaining its main hypothesis which states that "there is a negative relationship between financial Inclusion and informal economy in developing countries". This research has been helped by some studies on financial Inclusion and informal economy in developing countries to analyze the relationship between them.

This research is divided into parts. For the first part of this paper presents an analysis of financial Inclusion in terms of: the concept, its important, and mechanism of develop the financial inclusion, and the financial barriers of expanding the financial inclusion. Second part discuss the informal economy in developing countries in terms of its concept, its causes in the second part; and its negative effects on these countries. In part three from this research shows financial inclusion and reducing the informal economy in developing countries. Finally, this research shows econometric model of the relationship between financial innovation and informal economy in developing countries.

The research reached to that Financial Inclusion reducing informal economy in developing countries.

• مقدمة:

يتعرض الكثير من أفراد الدول النامية للاستبعاد المالي، وهذا يوسع دائرة الاقتصاد غير الرسمى الذي له مخاطر عديدة. ولتخفيض هذه المخاطر يتعين توفير الشمول المالى فى الدولة وهذا يتطلب توافر القدرة لدى الأفراد ومؤسسات الأعمال على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبأسعار مناسبة. كما يمكن لتلك الدول تطوير الشمول المالى حتى يتسنى لهم الخروج من دائرة الفقر المفرغة بسبب أنه يساعد على تقليل حجم الاقتصاد الغير رسمي فيها.

وقد سعت العديد من الدول والمنظمات الدولية لتحقيق الشمول المالى فى دول العالم النامى حتى يمكن مساعدتهم فى تقليل انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمى. كما تعمل الحكومات والجهات المانحة وللخدمات المالية، على نحو متزايد، على تعزيز الاشتمال فى القطاعات المالية لضمان توافر الخدمات لجميع الأفراد، بما في ذلك أصحاب الدخول المنخفضة.

ولتوضيح ذلك سيتم تناول الشمول المالي وعلاقته بالاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، من خلال عرض: مفهوم وأهمية الشمول المالي؛ وآليات تطوير الشمول المالي؛ كما سيتم عرض معوقات توسيع قاعدة الشمول المالي. وكذلك الاقتصاد غير الرسمي ومفهومه، وأسباب انتشاره، والآثار الناتجة عن هذا الانتشار. وأيضاً دور الشمول المالي في تقليل انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وللتأكد من ذلك سيتم إعداد نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.

• مشكلة البحث:

يوجد قصور فى وصول العديد من أفراد الدول النامية إلى الخدمات المالية، مما يؤدي إلى توسيع دائرة الاقتصاد غير الرسمى الذي يضر بالاقتصاد القومى لتلك الدول. وعليه يمكن التخلص من اتساع دائرة الاقتصاد غير الرسمى من خلال توفير الشمول المالى بتعميم الخدمات المالية لتشمل جميع فئات المجتمع.

ووفقاً لما تقدم يتضح أن توفير الشمول المالى يعمل على تخفيض اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمى فى الدول النامية. وبالتالى يمكن صياغة مشكلة البحث فى السؤال التالي:

"إلى أي مدى يساهم الشمول المالى فى تقليل اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمى في الدول النامية؟".

• فرضية البحث:

وتتمثل فرضية البحث في:

"يؤدي توفير الشمول المالى فى الدول النامية إلى تقليل اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية".

• هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التحقق من مدى مساهمة الشمول المالي في التقليل من انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.

• أهمية البحث:

بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الشمول المالى، وتلك التى تناولت الاقتصاد غير الرسمى فى الدول النامية، إلا أن هناك ندرة فى الدراسات التى تناولت تأثير الشمول المالى على الاقتصاد غير الرسمى فى الدول النامية. حيث إن توفير الشمول المالى فى هذه الدول يقلل من انتشار الاقتصاد غير الرسمى ومنها يمكن مكافحة الفقر فيها. وبالتالى تَبرُز أهمية هذا البحث فى تقديمه إسهاماً لبحث وتحليل الشمول المالى، وإظهار الظروف التى تساعد على انتشاره فى الدول النامية، ومدى مساهمته فى تقليل انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمى فيها. وعليه سيقوم البحث بمساعدة السلطات فى الدول النامية لاتخاذ السياسات اللازمة لتوفير الشمول المالي وفقاً لظروف هذه الدول.

• منهجية البحث:

يعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في توضيح العلاقة بين الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية. وذلك من خلال تحليل الدراسات التي تناولت القضايا المتعلقة بالشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية. كما يعتمد على الأسلوب القياسي لاختبار تأثير الشمول المالي على الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وذلك باستخدام بيانات مجمعة تضم ٣٠ دولة نامية للأعوام ٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧.

١- الشمول المالي:

اتسع انتشار مصطلح الشمول المالي حديثاً حتى يتم تمكين معظم أفراد المجتمع من استخدام الخدمات المالية، بما يضفي طابع الديمقراطية على هذه الخدمات. ومن أجل ذلك سيتم إبراز الشمول المالي كما يلي:

١-١ مفهوم الشمول المالي، وأهميته:

توجد مفاهيم مختلفة للشمول المالي، فقدمت مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي( ) Alliance for Financial Inclusion (AFI) تعريفاً للشمول المالي على أنه: عملية تعزيز استخدام ووصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، على أن تُقدم لهم بشكل عادل وبتكاليف مناسبة (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية، ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥(أ): ٢-٤). وجدير بالذكر أنه لضمان تحقيق الشمول المالي في الدولة يتعين توفير ما يُعرف بالتثقيف المالي، لإيجاد نظام متكامل للتعليم المالي يتحسن من خلاله إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوفرة والمخاطر المصاحبة لها، بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة.

ويتضح من مفهوم الشمول المالي أنه يتضمن زيادة أدوات الدفع الإلكتروني سواء من خلال الهاتف المحمول أو كروت الإئتمان أو التحويلات الإلكترونية بما يُنشئ منظومة مالية بعيدة عن المعاملات النقدية. هذا بالإضافة إلى زيادة الإختراق البنكي بزيادة عدد عملاء البنوك، ويمكن تحقيق هذا من خلال عدة أدوات منها: تشجيع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم لفتح حسابات لموظفيها؛ وكذلك تعليم الأفراد والمؤسسات التي تدخل القطاع المصرفي كيف يمكنهم زيادة استفادتهم من معاملاتهم

( ) تعد مجموعة العشرين منتدى تأسس عام ١٩٩٩ نتيجة الأزمات المالية في التسعينات، ويهدف إلى تعزيز التعاون الدولي والحوار الاجتماعي مع مراعاة الثقل الاقتصادي الذي تتمتع به بعض دول هذه المجموعة. وتمتلك مجموعة العشرين ثلثي التجارة العالمية، ونحو ٩٠% من الناتج العالمي الخام. وتضم مجموعة العشرين الدول التالية: إيطاليا، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان، وجنوب أفريقيا، والمملكة العربية السعودية، والأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكوريا الجنوبية، والهند، والصين، والمكسيك، وتركيا، وإندونسيا، والاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة للتحالف الدولي للشمول المالي فهو مؤسسة تأسست عام ٢٠٠٨ لتعزيز الشمول المالي في العالم، ويكون مقر هذا التحالف في كوالامبور بماليزيا، وقد كانت شركة أوميديار وهي شبكة استثمارية خيرية كأحدث شريك تمويلي للمؤسسة، وهذا ضمن عملية تطوير التحالف الدولي للشمول المالي وترقيته إلى أن يكون منظمة دولية مستقلة.

المصرفية. علماً بأنه قد بدأ ذلك في معظم الدول النامية بالفعل من خلال عدد من مؤسسات القطاع الخاص التي تستخدم القروض متناهية الصغر.

وتجدر الإشارة إلى أن لتوفير الشمول المالي في الدولة أهمية بارزة حيث إنه يساعد في: **تعزيز استقرار النظام المالي**، بسبب أن زيادة استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية بما يُقلل تعرض الاقتصاد للتقلبات الاقتصادية. **المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية**، فباتساع الشمول المالي ينخفض معدل البطالة نتيجة تمكين العديد من الأفراد من الحصول على الخدمات المالية بشكل أسهل وأسرع بما يسهم في توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية الصغيرة في القطاع الرسمي، والتحول عن العمل بالقطاع غير الرسمي. وبتوسيع قاعدة انتشار الخدمات المالية يتم **استكمال النظام المالي للدولة**، وهذا بدوره يرفع من قدرة الأفراد في المساهمة في بناء مجتمعاتهم، ويخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد ضمن مستخدمي النظام المالي الرسمي، وتقليل اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

ويتضح مما سبق أن الشمول المالي يساعد في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز تحقيق العمل اللائق[ ] بمعظم معاييره في جميع دول العالم، وخاصة النامية.

٢-١ آليات تطوير الشمول المالي:

هناك العديد من المساعي لتطوير الشمول المالي سواء على مستوى الدول النامية أو عالمياً، وعليه قامت بعض الدول بوضع وتنفيذ:

<u>أولاً</u>: **استراتيجية الشمول المالي و/أو التعليم المالي**. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز الوعي والثقافة المالية لدى الأفراد في الدول النامية من خلال المناهج التعليمية، وبرامج ثقافية توعوية مختلفة بما يشجعهم على (نسرين بدوي، ٢٠١٧: ٦-٧):

- زيادة الإدخار والاستثمار بصورة رسمية بعيداً عن الأنشطة غير الرسمية، من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لزيادة وعيهم المالي.

- استخدام الخدمات والمنتجات المالية المختلفة، من خلال إبراز أهمية هذه الخدمات بالنسبة لهم، وكيفية الحصول عليها حتى تتحسن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

[ ] عرفت منظمة العمل الدولية العمل اللائق على أنه: "العمل المنتج الذي يُعزز فيه إتاحة الفرص أمام العمالة – سواء رجال أم نساء – للعمل في ظل ظروف من الأمان، والعدالة، والحرية، والكرامة الانسانية فيما يُعرفوا بمعايير العمل اللائق" (نسرين بدوي، ٢٠١٣: ١٦).

- حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وذلك بإعداد سياسات مختلفة لضمان توافر الشفافية والإفصاح التام عن المنتجات والخدمات والمعاملات المالية.

- هذا بالإضافة إلى منح هؤلاء الأفراد الحق في الاعتراض على البيانات الخاصة بتقاريرهم المالية والائتمانية، وتوعيتهم بطرق تقديم الشكاوى ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجتها.

وتتكون تلك الاستراتيجية من عدة عناصر منها: **المسوح الميدانية**، لتحديد مدى وصول الأفراد للخدمات المالية، وما هي المعوقات لتوفير الشمول المالي لهم وطرق مكافحتها. **القطاع العام**، باعتباره الجهة الرسمية المسئولة عن تطوير الأطر القانونية والتشريعيةوتطوير البنية التحتية للقطاع المالي لتعزيز الشمول المالي الموجه لفئات المجتمع. ومن أهم أدوات تطوير البنية التحتية: مكاتب الاستعلام الإئتماني (Credit Bureaus)، ونظم الدفع (Payment Systems)، ونظم تسجيل الأصول المنقولة (Movable Assets Registry)، ونظم التسويات (Settlement Systems)، والعمليات المصرفية الإلكترونية (E-Banking)، والعمليات المالية باستخدام الهواتف المحمولة (Mobile Payments)، ومبادرات التعليم والتثقيف المالي (Financial Education Initiatives)، وغيرها. وتساهم هذه الأنظمة في تسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى كافة فئات المجتمع في الوقت المناسب وبأسعار معقولة ومخاطر منخفضة. **والقطاع الخاص**: الذي يساعد القطاع العام في تقديم وتطوير المنتجات والخدمات المالية لمعظم فئات المجتمع وخاصة الفئات الغير مدمجة في النظام المالي الرسمي، وبأسعار مناسبة. **ومتابعة التطور**: لأطراف الاستراتيجية ومدى إنجازهم لمهامهم وفقاً للجدول الزمني لها (نسرين بدوي، ٢٠١٧: ٧-٨).

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن بناء استراتيجية الشمول المالي في الدولة من خلال عدة خطوات هي: **دراسة البيئة القانونية والتشريعية في الدولة** لإنشاء هذه الاستراتيجية؛ **وتحديد الجهة التي ستتولى قيادة عملية بناء استراتيجية الشمول المالي**، ويتم تكليف البنوك المركزية أو أي هيئة مالية رقابية بقيادتها في حدود الإمكانيات المادية والفنية الخاصة بهم. علماً بأنه يمكنهم إنشاء هيئة مستقلة أو اشتراك هيئتين رقابيتين لتولي مسؤولية انشاء تلك الاستراتيجية. وأيضاً **تحديد الأطراف المشاركة في بناء استراتيجية الشمول المالي**، وعادةً ما تتكون من القطاعات التالية: السلطات الرقابية وعلى رأسها البنوك المركزية؛ ومؤسسات القطاع العام الرسمية وشبكة القطاع العام ذات العلاقة بالقطاع المالي والتعليمي والثقافي؛ والقطاع الخاص المتمثل في مزودي الخدمات والمنتجات المالية؛ ومؤسسات المجتمع المدني والرسميات غير الحكومية، والهيئات المستقلة والشركاء الدوليين. **وتعيين اللجان المتعلقة ببناء الاستراتيجية** وتتكون هذه اللجان من: *اللجنة التوجيهية*، ويتولى رئاسة هذه اللجنة الجهة التي تقود الاستراتيجية. ويتركز دورها في اعتماد الموازنة المخصصة لإنشاء الاستراتيجية؛ ووضع السياسات واعتماد خطط العمل والفترات الزمنية للجان العمل؛ وتحديد مهام اللجنة الفنية واعتماد شروطها ومتابعة نتائج أعمالها؛ واعتماد نتائج الدراسة الميدانية البحثية لقياس مستويات الشمول المالي في الدولة. *اللجنة الفنية*، وتنبثق هذه اللجنة عن اللجنة التوجيهية وتعمل تحت إشرافها. وتقوم بتنفيذ متطلبات بناء استراتيجية الشمول المالي بالتنسيق مع كافة الأطراف

المشاركة والمستشارين المكلفين بإنجاز عملية بنائها. **تحديد الإطار الزمني لعملية بناء استراتيجية الشمول المالي، وتقييم الجهود والمبادرات المبذولة في مجال تعزيز الشمول المالي في الدولة** وذلك بهدف تفادي تضارب الجهود وتكرارها، حتى يتم تكوين تصور واضح لمستوى الشمول المالي الذي تم الوصول إليه، ودراسة البحوث والبيانات المتعلقة بالشمول المالي في الدولة.

ثانياً: قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية – أهمها البنك الدولي، مبادرات تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي، أهمها (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية، ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٧: ٧-١١)

- ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقتراض والتمويل.
- زيادة المنافسة بين البنوك وذلك عن طريق توفير المزيد من الخيارات للعملاء للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكاليف مناسبة.
- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية.
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط.
- توفير التثقيف المالي وإتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية، وإبراز دور النظام المصرفي الإسلامي.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.
- تطوير نظم الدفع ووضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي.
- التوسع فى شبكة فروع مقدمى الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتمويل المشروعات متناهية الصغر.
- تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل.
- العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع فى تقديم الخدمات المالية الرقمية، وذلك عن طريق الدفع عبر الهاتف المحمول.
- استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة، وزيادة عدد الصرافات الآلية وأية وسيلة أخرى من شأنها توسيع شبكة إتاحة الخدمات المصرفية.
- تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة. ولتحقيق هذا تساعد مجموعة البنك الدولي الدول على وضع استراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية وتتيح لها إطاراً لتطبيق الإصلاحات.

ثالثاً: توفير الصحة المالية (الرفاهة المالية)، حيث إن الدولة التي تتوفر الصحة المالية فيها تتمتع باقتصاد سليم لأن الصحة المالية الجيدة تساعد الأفراد على تغطية تكاليفهم اليومية بشكل آمن. وهذا بشرط أن تكلفة الحصول على هذه الخدمات المالية منخفضة حتى يمكن استخدامها بفعالية. وعليه يتعين على المؤسسات المالية تصميم منتجات وخدمات مالية بطريقة مسؤولة.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الصحة المالية أوسع من الشمول المالي، وهي عبارة عن حالة تمكن الفرد أو المنظمة من إدارة إلتزاماتهم المالية الحالية مع الثقة في المستقبل المالي لهم. ويعتمد توفير الصحة المالية على أربعة عناصر، وهي: الألتزامات المالية اليومية؛ والمرونة لإمتصاص الصدمات المالية؛ والأهداف المستقبلية المراد الوصول إليها؛ والثقة في التحكم بالمسائل المالية. ولكي يمكن تطوير الشمول المالي وجعل النظام المالي في الدولة صحيح يجب الإرتقاء بأهداف الجهاز المصرفي من حيث (لي سميث، ٢٠٢١: ٧، ٩):

- ضرورة أن تكون أهدافه SMART أي، يجب أن تكون محددة؛ قابلة للقياس؛ يمكن تحقيقها؛ وذات صلة؛ ومرتبطة بزمن محدد.
- يجب أن تتناول أهداف الجهاز المصرفي في الدولة المجالات التي لها تأثير على أنشطة البنوك.
- أن ترتبط تلك الأهداف بأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة، والسياسات الدولية.
- يربط أهداف الجهاز المصرفي بخطة معينة ولفترة زمنية معينة وهي غالباً عام.
- تحديد الآثار السلبية للأهداف الموضوعة ووضع الخطوات اللازمة للتخفيف من هذه الآثار.
- رصد التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف.

كل هذا من شأنه تطوير آليات الشمول المالي في الدول النامية مما يعمل على تخفيض حجم الاقتصاد غير الرسمي، ومعدل البطالة، ويساهم في زيادة معدلات النمو فيها.

٣-١ التحديات التي تواجهها الدول النامية لتوفير الشمول المالي:

توجد عدة تحديات تواجهها الدول النامية في توفير الشمول المالى لأفرادها، لما له من دور فعال لتحسين مستوى معيشتهم، وتحقيق التنمية المستدامة للدولة. وتتمثل أهم هذه التحديات في (أحمد محمد؛ أحمد عبد الحي، ٢٠١٩: ٤٣٤):

- الأمية المالية وانخفاض مستوى الوعى المصرفى لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
- اضطرابات سعر الفائدة فيها مما يؤدى إلى عزوف البعض عن الاقتراض.
- انخفاض مستوى ثقة الأفراد في تلك الدول فى الخدمات المصرفية، وهنا يأتى دور الشمول المالى فى تحسينها وتعزيزها.
- ارتفاع معدلات البطالة بما يزيد عبء توظيفهم على الدولة.
- اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمى فى هذه الدول، وتدني مستوى دخول معظم الأفراد فيها بما لا يسمح بالتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي ATMs والتعامل معها، وخاصّة في القرى والمناطق النائية، وكذلك ارتفاع تكلفة إجراء المعاملات المالية في فتح حساب مصرفي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات للبنك الدولي تؤكد على أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، مما يزيد نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي. وبالرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي يعد مصدراً لفرص العمل للكثير من الأفراد في المجتمع في الدول النامية حيث تتنوع فيه العمالة من أطفال ونساء شباب ومسنين، إلا أن معظمهم يعانون من عدم توافر معايير العمل اللائق مما يعمل على إضعافهم وزيادة الفقر في تلك الدول (World Bank, 2019). وعليه يمكن القول أن الشمول المالي يساعد على تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول العالم، وخاصة الدول النامية، والذي يمكن إبرازه فيما يلي:

٢- الاقتصاد غير الرسمي:

حيث أُطلق عليه عدة مصطلحات منها: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الثاني، اقتصاد الظل، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الخفي...وغيرها. وللتعرف عليه سيتم تناول مفهومه، وتطور الاهتمام به، وأسباب انتشاره، والآثار السلبية الناتجة عن انتشاره.

٢-١ مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

ويقصد به، المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي، والتي ليست بالقدر الهين الذي يمكن إهماله. ويرجع الهروب من العمل في الاقتصاد الرسمي واللجوء إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية إلى ارتفاع تكاليف العمل الرسمي من حيث: عبء النظام الضريبي، ومساهمات التأمين الاجتماعي، وقوانين العمل التي تشتمل على العديد من القيود من وجهة نظر أصحاب العمل كتحديد الحد الأدنى لساعات العمل، والأجازات، وحقوق المفاوضات وإقامة الإتحادات العمالية، وكثرة القيود المفروضة على الأفراد للحصول على الخدمات المالية...إلخ. هذا إلى جانب الأوضاع المعيشية السيئة التي لا يمكن للأفراد معها تحمل العيش بدون عمل نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وغياب إعانات البطالة والضمان الاجتماعي خاصة لكبار السن في معظم الدول النامية لأن العمالة في هذه الحالة تكون مستبعدة من تدابير تأمين الدخل في سن الشيخوخة فيضطر كبار السن للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العمل الدولية استخدمت تعبير "القطاع غير الرسمي"( )، لوصف أنشطة العمالة الفقيرة التي تعمل بكل مشقة، حيث ناقش مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والسبعين عام ١٩٩١ "مأزق القطاع غير النظامي"، ويتمثل المأزق في ما إذا كان يتعين على المنظمة وهيئاتها تنمية وتعزيز هذا القطاع باعتباره مورد للعمالة والدخول، أم السعي إلى مد التنظيم والحماية الاجتماعية لهذا القطاع، ومن ثم نقل قدرته على توفير الوظائف والدخول لقوة عاملة متزايدة. وقد أكد التقرير على أنه لا مجال لأن تُنمي المنظمة القطاع غير الرسمي، ما لم يوجد عزم على الإلغاء التدريجي لأسوأ جوانب الاستغلال وظروف العمل غير الإنسانية فيه (نسرين بدوي، ٢٠١٣: ٢).

ومما سبق يمكن استخلاص خصائص مشتركة للاقتصاد غير الرسمي المنتشر في الدول النامية، كالتالي:

- عدم الإلتزام بقوانين التسجيل أو الضرائب، أي عدم وجود سجل تجاري أو صناعي.
- عدم إمساك دفاتر محاسبية منتظمة.
- يكون فيه عدد العمالة محدود بالرغم من أنه يتم الاعتماد على العمالة الكثيفة أكثر من رأس المال.
- لا يوجد فصل بين حسابات المالك وحسابات المنشأة (رأس المال- والأصول-والالتزامات).
- محدودية رأس المال.
- معظم مدخلاته مواد أولية محلية.
- يعتمد على النمط العائلي في عمله.
- تتسم أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة.
- تكتسب العمالة به مهاراتها بالخبرة وممارسة العمل.
- يصعب تصنيفه بسبب تنوع طبيعة عمله.

---

(٤) أدركت منظمة العمل الدولية أن لفظ "القطاع غير المنظم" غير ملائم والأفضل تعبير "الاقتصاد غير الرسمي"، وذلك لأن النشاط غير الرسمي واسع النطاق ويشتمل على مجموعة متزايدة التنوع من العمالة والمنشآت في كل المناطق الريفية والحضرية. فمن هذه العمالة من يعمل لحساب نفسه في أنشطة الكفاف مثل، الباعة في الشوارع، وجامعي القمامة والخردة، والعمالة المنزلية بأجر، والعمالة في ورش السخرة وغيرها، ومنهم من يعمل لحسابه الخاص في منشآت بالغة الصغر. وهذه الأنشطة منها الشرعي ومنها غير الشرعي كالمتاجرة في النساء، والمخدرات ..إلخ.

٢-٢ أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية:

توجد عدة أسباب مشتركة بين الدول النامية لانتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فيها، منها:

أ- إتساع دائرة البيروقراطية: حيث إنها تُعد سمة سائدة في معظم المؤسسات الحكومية في الدول النامية.

ب- الفساد: حيث زادت معدلات الفساد في الدول النامية، فعلى سبيل المثال، يُلاحظ أن جمهورية مصر العربية قد احتلت عام ٢٠١٤ المرتبة ٩٤ من أصل ١٧٥ دولة في مؤشر مدركات الفساد الذي تعلنه. علماً بأنه قد تحسنت هذه المرتبة عام ٢٠١٥ وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية (Transparency International, 2019).

ت- عدم كفاءة النظام الضريبي: حيث يعاني النظام الضريبي في معظم الدول النامية من مشكلات مزمنة، ولا تنحصر هذه المشكلات في الممارسة فقط، أي في سلوك جمع الضرائب، بل القوانين الرسمية ذاتها (محمد عباس، ٢٠١٩: ٨).

ث- اضطرابات سوق العمل في الدول النامية: وهذا بسبب ضعف معدلات النمو، والاضطرابات السياسية وانخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي.

ج- الأمية وانخفاض المستوى التعليمي في تلك الدول: مما يُقلل من فرص حصول الفرد على عملٍ لائق[٥]، ومن ثم يتجه الفرد العامل للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

ح- انتشار الفقر في الدول النامية، وارتفاع معدلات البطالة: وهذا يؤدي إلى توسيع دائرة انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

خ- الاستبعاد المالي: الذي ينتشر حدوثه في الدول النامية، وهو عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية المناسبة، مع كبر حجم القطاع غير الرسمي، وارتفاع معدلات الفقر الكلى والبطالة في هذه الدول. ويعد المستهلكون ذو الدخل المنخفض ومن يقطنون في المناطق الريفية والنائية أكثر عرضة لخطر الاستبعاد المالي (اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر، ٢٠١٦: ١٢).

وبذلك تساعد هذه الأسباب على تنامي أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، مما يُضعف قدرة الفرد للحصول على الخدمات المالية، ويرفع معدلات العمل في الاقتصاد غير الرسمي. كل هذا

---

[٥] يُقصد بالعمل اللائق وفقاً لمنظمة العمل الدولية: "العمل المنتج الذي يُعزز فيه إتاحة الفرص أمام العمالة – سواء رجال أم نساء – للعمل في ظل ظروف من الأمان، والعدالة، والحرية، والكرامة الانسانية" (نسرين بدوي، ٢٠١٣: ٢).

لا يؤدي فقط إلى الوقوف أمام جهود مكافحة انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، ولكن أيضاً يؤدي إلى دخول هذه الدول في حلقة مفرغة منه يصعب الخروج منها أو محاولة دمجها مع أنشطة الاقتصاد الرسمي حتى يمكنها رفع معدلات النمو فيها.

٣-٢ الآثار السلبية الناتجة عن اتساع انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية:

تنتشر أنشطة اقتصاد غير الرسمي في معظم دول العالم ويتسع هذا الانتشار في الدول النامية، والتي من شأنها تؤثر بالسلب على عدة جوانب سواء اقتصادية؛ أو اجتماعية..وغيرها. ويمكن إبراز بعض هذه الآثار فيما يلي:

✓ الآثار السلبية علي الجانب الاجتماعي للدول النامية:

يؤدي انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية إلى زيادة النشاط الإجرامي من التجارة في المواد المخدرة، والأسلحة... وغيرها من الأنشطة غير الشرعية. ويتم غسل الأموال الناتجة عن العمل في تلك الأنشطة في مشروعات وسيطة وهي تدخل ضمن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بما يضمن بُعدها عن الأجهزة الرقابية. وهذا بدوره يشجع الأنشطة غير الشرعية على الانتشار مما يوسع دائرة الفساد والفقر في الدولة.

✓ الآثار السلبية لانتشار الاقتصاد غير الرسمي علي سوق العمل:

يُعد أهم آثار انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي القصور في توافر العمل اللائق لمعظم العمالة التي تقوم به علماً بأن العمل في الاقتصاد غير الرسمي لا يمكن وصفه بأنه عمل "لائق" مقارنة بالعمل الرسمي الذي تكون العمالة فيه معترف بها وقد تكون محمية وآمنة. وذلك نتيجة حرمان العمالة غير الرسمية من تحقيق الأمان في العمل، فيمكن أن تتعرض إلى المخاطر المهنية دون الاهتمام من صاحب العمل بذلك، وإلى الفصل التعسفي من العمل نتيجة مرونة العمل غير الرسمي بسبب زيادة عرض العمالة غير الرسمية. وكذلك عدم وجود عقود للعمل تستطيع من خلالها العمالة ضمان مكانها الوظيفي وأجرها، والعمل لساعات طويلة، وتقاضي دخول منخفضة. هذا بالإضافة إلى التمييز الذي تواجهه هذه العمالة خاصة إذا كانت ضمن فئة العمالة المنزلية المهاجرة. كما أنه لا يكون لهذه العمالة الحق في تكوين اتحادات عمالية لأنها لا يعترف بها قانوناً. هذا مع التعرض إلى العمل الجبري والعنف الجسدي واللفظي والنفسي خاصة لو تم الاستعانة بعمالة من الأطفال. كل هذا إلى جانب إهدار الكرامة الإنسانية للعمالة وانخفاض الأمن الغذائي لها، وانتشار الأمراض وأهمها الإيدز.. وغير ذلك. وتوصف معظم الأنشطة غير الرسمية بانخفاض معدلات إنتاجيتها، وأنها ذات جودة منخفضة نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة للاقتصاد الرسمي.

ويجب التنويه عما يسمى بالتخصص المرن، والسلاسل العالمية أي تكوين وحدات إنتاج متخصصة أصغر حجماً وأكثر مرونة يظل بعضها غير مسجل أو غير منظم، كجزء من تدابير خفض التكاليف والجهود المبذولة لتعزيز القدرة التنافسية. حيث أصبحت الشركات تعمل بنواة صغيرة من العمالة بأجر بأحكام وشروط منظمة في مكان عمل منظم وثابت، مع الاستعانة بعدد متزايد من العمالة غير الرسمية في أماكن عمل مختلفة، بالرغم من انخفاض إنتاجيتها، ولكنها تتسم بعدم قدرتها على الحصول على معظم حقوقها، وانخفاض أجورها. علماً بأن الغالبية العظمى من عمالة الصناعة – وخاصة صناعات التصدير عالمياً – لا تعلم من هو رئيسها النهائي، ومعظم هذه العمالة تكون من النساء الفقيرات. حيث إن هناك شخصاً ما يتحمل مسؤوليات توفير المدخلات، والمعدات، وتحديد موقع العمل، وبيع المنتجات النهائية، وهذا ما يؤكد الروابط بين الأنشطة الرسمية وغير الرسمية (نسرين بدوي، ٢٠١٣: ٥٧-٥٨).

✓ الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي على الجوانب الاقتصادية للدول النامية:

تتعدد أوجه الضرر لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي الشرعي منها وغير الشرعي على الاقتصاد الرسمي، حيث إن هروب وتهريب الأموال يؤدي إلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية مما يخفض معدلات نمو الدخل القومي وسوء توزيعه في الدول النامية. وهذا بدوره يرفع معدلات التضخم، الأمر الذي يؤثر بالسلب على آلية عمل سوق الأوراق المالية، وعلى عنصر المنافسة وأسعار الصرف. وهذا يُفقد النظام الضريبي الغاية التي وجد من أجلها لأن العبء الضريبي سيزداد على العاملين في الاقتصاد الرسمي.. إلخ. كل هذا يضر بنسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية حيث يتم تشغيلها بمستوى أقل من طاقتها، مما يحد من الاستفادة من الموارد والطاقات المتاحة للمنشآت التي تعمل داخل هذا الاقتصاد.

٣- دور الشمول المالي في تقليل انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية:

يُلاحظ من العرض السابق للاقتصاد غير الرسمي أن الفرد عندما يلجأ للدخول في هذا الاقتصاد – الذي قلّما يتمتع فيه بمعايير العمل اللائق، فإن هذا يساعد على دخوله في براثن الفقر. ولعل توفير الشمول المالي في الدولة يعمل على تمكين الأفراد من العمل داخل الاقتصاد الرسمي وتمتعه بالعمل اللائق. وسيتم توضيح ذلك من خلال إبراز تأثير الشمول المالي على اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل نسبة كبيرة من المشروعات الاقتصادية القائمة ما يفوق ٩٠٪ والتي يعمل معظمها ضمن الاقتصاد غير الرسمي، كما أنها توفر فرص عمل للعمالة في الدول النامية، وخاصة منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فيُلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى ينتشر فيهم الاقتصاد غير الرسمي بسبب أنهم متأخرون عن معظم المناطق الأخرى من حيث إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية من خلال النظام المصرفي (Otobe, 2017: 9).

ووفقاً لما ورد في مسح المؤسسات الصادر عن البنك الدولي، أنه في عام ٢٠١٨ بلغ متوسط حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول من إجمالي الإقراض المصرفي نحو ٧٪، وانخفض أكثر إلى نحو ٢٪ في بعض دول مجلس التعاون الخليجي. وأيضاً فإن نسبة كبيرة من المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، مقارنة بسواها، حوالي ٣٢٪ منها تواجه صعوبة في إمكانية الحصول على الإئتمان مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٢٦٪. وبذلك فإن معظم الدول النامية تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها من فجوة في الشمول المالي، الأمر الذي يوسع دائرة انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بها (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩: ٣-٥).

علماً بأنه قد أكدت بعض الدراسات الخاصة بالبنك الدولي أنه في الدول النامية، وهي ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي Financial Exclusion، تكون الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي والأعمال بدائل غير مجدية عن الخدمات المالية الرسمية. وقد أدركت مجموعة العمل المالي (FATF)[٥] أن الاستبعاد المالي يُعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين على السلطات النقدية في الدول النامية فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار المالي وبالتبعية الاقتصادي فيها (أمانة مجلس المصارف المركزية، مؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥(ب): ٦-٨).

وبذلك لكي يمكن للسلطات النقدية رفع فعالية السياسة النقدية في الدول النامية يجب عليها استهداف الشمول المالي لما له من دور في الاستقرار المالي. وذلك من خلال اشتمال القطاع المصرفي

---

[٥] وهي هيئة حكومية دولية تتولى مهمة دراسة التقنيات واتجاهات غسل الاموال وتمويل الارهاب وإعداد وتطوير السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب محلياً ودولياً. وركزت المجموعة، منذ تأسيسها بباريس سنة ١٩٨٩، جهودها على اعتماد وتنفيذ تدابير ترمي الى مواجهة استغلال المجرمين للنظام المالي. وتتابع مجموعة العمل المالي التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ التدابير اللازمة وتعمل مع ثمانية منظمات إقليمية على شاكلة مجموعة العمل المالي، وتدرس المجموعة أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتدابير اللازمة لمكافحة هذه الظواهر. كما أنها تشجع اعتماد وتنفيذ التدابير المناسبة على الصعيد العالمي، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى المعنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، ٢٠١٧).

للقطاع العائلي والمؤسسات الصغيرة، وزيادة كفاءة الوساطة المالية، ومكافحة غسل الأموال، وزيادة فعالية السياسة النقدية. الأمر الذي يقلص حجم الاقتصاد غير الرسمي وزيادة تمتع العمالة للعمل اللائق، وبالتالي ينخفض عدد الأفراد التي تقع في براثن الفقر. ولذلك يجب على الجهات الرقابية في تلك الدول فعل ما يلي (نسرين بدوي، ٢٠١٨: ١٧٦- ١٧٧):

- ✓ تحديد العوائق الرئيسية التي تحول دون وصول العملاء إلى الخدمات المالية؛
- ✓ مراعاة تحديث البيانات المتاحة لتيسير اتخاذ القرارات من قبل الجهات الرقابية والبنوك المركزية؛
- ✓ يجب أن يتم جمع البيانات وفقا للأهداف والموارد المتاحة؛
- ✓ يتعين على متخذي القرار إبداء التعاون مع الباحثين المحليين والاهتمام بجمع البيانات.

وفي هذا الخصوص، قامت بعض دول العالم وخاصة الدول النامية ببذل مجهودها لتوسيع دائرة الشمول المالي وتقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي. حيث قامت بعض هذه الدول بتشجيع البنوك فيها على منح قروض للمشروعات الصغيرة وخاصة المتناهية الصغر، وذلك بإعطائهم مزايا تمويلية بما يحقق الشمول المالي لهم ويقلص حجم الاقتصاد غير الرسمي في تلك الدول (International Labour Office, 2015: 2). وذلك بدوره يجعل العمالة في الاقتصاد غير الرسمي يتأكدون أن العمل في الاقتصاد الرسمي به فوائد حقيقية، وأن الدولة في مقابل حصولها على ضرائب أنها تمنحهم التمويل اللازم لها. فعلى سبيل المثال، بالنسبة لجمهورية مصر العربية أعلنت وزيرة الاستثمار المصرية عام ٢٠١٦ مبادرة لضم الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. وقد تضمنت هذه المبادرة إعفاءات ضريبية، وتخصيص الأراضي مجاناً لأصحاب المشروعات من الاقتصاد غير الرسمي. وعليه تم الإعلان عن إعفاء ضريبي للاقتصاد غير الرسمي عام ٢٠١٨ ولمدة خمس سنوات (World Bank, 2019: 94-99).

وتجدر الإشارة إلى أن معظم البنوك المركزية والبنوك العربية – كأحد الدول النامية– قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق الأهداف التالية (Union of Arab Banks, 2017: 8-10):

- تطوير النظام المالي، خاصة في المناطق اليفية من حيث إنشاء مكاتب الإستعلام الائتماني، وتطوير نظم الدفع، والعمليات المصرفية الإلكترونية. وتطوير إدارات المخاطر في هذه البنوك.
- تحويل المؤسسات غير الحكومية التي تقدم تمويل متناهي الصغر إلى مؤسسات مالية أو بنوك.
- تعزيز دور البنوك الإسلامية لتوفير الشمول المالي للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعاملون مع ذه البنوك.

- تشجيع التثقيف المالي لضمان حماية المستهلك مالياً، وإنشاء قواعد بيانات شاملة بيانات الأفراد الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. وتعزيز الشفافية في المعاملات المصرفية لدعم الثقة في النظام المصرفي، وإعداد استراتيجية وطنية لتعزيز الوعي المالي وخاصة بين الشباب والنساء.
- تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع البنوك ومقدمي الخدمات المالية، وخاصة التمويل المتناهي الصغر. وتوفير نقاط وصول للخدمات المالية كخدمات الهاتف البنكي، وماكينات الصرافات الآلية ATMs، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها.
- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في رفع التنمية الاقتصادية، وتقليل معدلات الفقر والبطالة في المنطقة العربية.
- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية Digital Financial Services وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول. وتعظيم الاستفادة من الابتكارات المالية وتحويل المعاملات النقدية إلى بنكية
- وضع أهداف واضحة ومحددة لمبادرات الشمول المالي، مع تحديد الفئات المستهدفة من كل مبادرة، وذلك لضمان نجاحها ووصولها إلى القطاعات المستهدفة.
- التعاون العربى المشترك لوضع وتنفيذ استراتيجية عربية شاملة لتعزيز الشمول المالى ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، وبذلك يتم تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- دعوة اتحاد المصارف العربية لبذل جهود لتشجيع الابتكار والابداع في تصميم منتجات مالية بما يتوافق مع احتياجات الفئات المستبعدة مالياً.
- دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب على المنتجات المالية حتى يمكنهم وضع الأهداف المستقبلية للشمول المالي.

هذا وقد تم تخصيص يوم ٢٧ أبريل من كل عام، يوماً عربياً للشمول المالي، لتعريف الأفراد والشركات بأهمية الثقافة المالية وفرص التمويل التي يتيحها القطاع المصرفي العربي. كما يتعاون صندوق النقد العربي مع التحالف العالمي للشمول المالي، بهدف توفير الدعم الفني للدول العربية بما يساعد على تطوير القدرات والسياسات المتعلقة به.

كل هذا من شأنه يساعد الدول النامية على التخلص تدريجياً من اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فيها، والتحول إلى الاقتصاد الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن للشمول المالي دوراً في توفير الأمان في العمل بما يحقق أحد أهم معايير العمل اللائق، وهذا من شأنه تقليص حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي. حيث إنه من خلال توافر الشمول المالي في الدول النامية يتم تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية الاقتصادية بها، والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع

والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها (International Labour Organization, 2017: 11-19).

وبذلك تسعى العديد من الدول النامية إلى تحسين الكفاءة في استخدام مواردها فيما يخص مجال الاستهلاك والإنتاج حتى عام ٢٠٣٠، من خلال تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها. ومن ثم يجب تسهيل الوصول إلى التمويل واستحداث الظروف الصحيحة للسماح بازدهار المشروعات المتناهية الصغر في الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي. وعليه قد أوصت منظمة العمل الدولية بضرورة اعتماد سياسات لدعم المشروعات من أجل زيادة التدفقات الإئتمانية، وتشجيع المشروعات الصغيرة والانتقال من القطاع الغير رسمي إلى القطاع الرسمي.

ويتضح من العرض السابق أن للشمول المالي دوراً كبيراً في دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي مما يزيد من حجم النمو الاقتصادي. وعليه فإن هذا يعني أن هناك علاقة بين الشمول المالي وانتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وحتى يتم التأكد من هذا سيتم قياس هذه العلاقة كما يلي.

٤- قياس أثر الشمول المالي على الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية:

اتضح مما سبق أن الشمول المالي يعمل على تقليل اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وللتأكد من ذلك يتعين اختبار العلاقة بين الشمول المالي وأنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية. ولذلك يقدم هذا البحث تقديراً للعلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي وبين بعض محدداته والشمول المالي باستخدام نموذج خطي. ولإبراز ذلك سيتم تناول توصيف النموذج، ونتائج التقدير بالمناقشة والتحليل.

٤-١ توصيف النموذج:

يتم استخدام نموذج خطي لقياس العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه والتي تشتمل على بعض محدداته، ومؤشر الشمول المالي. ويأخذ النموذج هذا الشكل:

$$Info_{it} = \alpha + \beta_1 Cpi_{it} + \beta_2 Gdp_{it} + \beta_3 Un_{it} + \beta_4 Cur_{it} + \beta_5 Fi_{it} + u_{it} \qquad (1)$$

حيث إن: i = عدد دول العينة محل الدراسة وعددها ٤٠ دولة، أما t = السنوات وهي الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧.

يتضح من المعادلة رقم (١) أن المتغير التابع **Info** هو **الاقتصاد غير الرسمي**، وقد عبر عنه البنك الدولي بعدد المشتغلين في القطاع غير الرسمي كنسبة من التشغيل الكلي كمؤشر له. ويدل على عدد الوظائف غير المسجلة و/أو المهن الصغيرة الغير مسجلة رسمياً وتقوم بتقديم سلع وخدمات، كالباعة الجائلين وسائقي التاكسي والعمالة المنزلية.. وغيرها (World Bank, 2020)، (ILO), International Labour Organization 2018: 31-32، (فايزة إمام، ٢٠١٥.

وبالنسبة للمتغيرات المستقلة في النموذج المستخدم فيمكن تعريفها كالتالي:

Cpi = التضخم، ويعبر عنه بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI.

Gdp = النمو الاقتصادي، ويستخدم متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP per capita. وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين في الدولة مضافاً إليه أي ضرائب على المنتجات ومطروحاً منه أية إعانات غير مدرجة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو تدهور الموارد الطبيعية.

Un= معدل البطالة، ويعبر عنه بعدد الأفراد الذين يقدرون ويرغبون عن العمل ويبحثون عن العمل بجدية ولم يعملوا.

Cur= الفساد، ويعبر عنه بمؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر يرتب الدول حول العالم حسب درجة ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. وتعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بانه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من أجل المصلحة الشخصية.

Fi = الشمول المالي، ويتم التعبير عنه بالمؤشر العالمي للشمول المالي Global Findex، كما أنه يُعرف بالمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية، ويقيس هذا المؤشر مدى استخدام الأفراد للخدمات المالية عالمياً وبشكل مستمر عبر الزمن. ويضم هذا المؤشر أكثر من ١٠٠ مؤشر تشتمل على الجنس والعمر والنوع والدخل (World Bank, 2020، جلال الدين رجب، ٢٠١٨: ٣-٦).

U = حد الخطأ العشوائي.

وتشير المعلمة α إلى ثابت المعادلة، أما كل من المعلمات ($\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$) فتعد معلمات المتغيرات المستقلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد قياس المعادلة رقم (١) ظهر في النتائج أنه ليس هناك مشكلة الارتباط السلسلي (الارتباط الذاتي) بين قيم حد الخطأ (u) عبر الزمن Autocorrelation.

ـ للتأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على الفقر في الدول النامية وفقاً لما تقوله النظرية سادية، مع الأخذ في الاعتبار أن المتغير التابع وهو الاقتصاد غير الرسمي، فيكون:

- التضخم (Cpi): وتم التعبير عنه بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: فمن المتوقع أن تكون بينه وبين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي علاقة طردية، حيث إن الزيادة في معدل التضخم تؤدي إلى زيادة انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وذلك بسبب أن ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الرسمي يجعل الأفراد تتجه للتعامل مع العاملين في ظل الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدي إلى إتساع أنشطة تلك الاقتصاد.
- البطالة (Un)، وتم التعبير عنه بمعدل البطالة: فمن المتوقع أن تكون بينه وبين الاقتصاد غير الرسمي علاقة طردية، حيث إن الزيادة في معدل البطالة تؤدي إلى اتساع أنشطة الاقتصاد غي الرسمي في الدول النامية.
- الناتج المحلي الإجمالي (Gdp)، وتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر له: فيؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج إلى انخفاض اتساع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وبالتالي تكون العلاقة بينهما عكسية.
- الفساد (Cur): وتم الاستعانة بمؤشر مدركات الفساد كمؤشراً له: حيث يؤدي ارتفاع درجة الفساد في الدولة إلى زيادة اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الشفافية الدولية قد قامت بوضع ترتيب أعلى للدولة التي ينخفض مستوى الفساد فيها، والترتيب الأقل للدولة التي يرتفع مستوى الفساد فيها. وعليه فإن العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والاقتصاد غير الرسمي عكسية، فكلما ارتفع هذا المؤشر انخفض مستوى الفساد وانخفض الاقتصاد غير الرسمي (Transparency International, 2020).
- الشمول المالي (Fi)، وتم استخدام مؤشر الشمول المالي Global Findex للتعبير عنه: ويؤدي اتساع دائرة انتشار الشمول المالي في الدول النامية إلى انخفاض اتساع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فيها، ومن ثم فإن هناك علاقة عكسية بين الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.

وتعتمد الدراسة على البيانات المجمعة Panel – data لعينة مكونة من ٤٠ دولة نامية ، في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧، وهي الأعوام التي توافرت فيها معظم البيانات عن دول العينة محل الدراسة لكافة متغيرات النموذج. وكذلك تعتمد الدراسة على مصادر مختلفة لبيانات جميع المتغيرات، فيتم الاستعانة ببيانات البنك الدولي من مؤشرات التنمية العالمية، والموقع الإلكتروني للبنك الدولي في الحصول على كل من مؤشر الشمول المالي، ومؤشر الاقتصاد غير الرسمي (بعدد المشتغلين في القطاع غير الرسمي كنسبة من التشغيل الكلي)، ومؤشر التضخم (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)، ومؤشر معدل البطالة (عدد الأفراد الذين يقدرون ويرغبون عن العمل ويبحثون عن العمل بجدية ولم يعملوا)، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي (متوسط نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي). كما تستعين الدراسة ببيانات منظمة الشفافية الدولية للحصول على مؤشر ه الفساد.

٤-٢ نتائج التقدير:

تستخدم الدراسة البيانات المجمعة – كما سبق ذكره، ويتم استخدام البيانات المجمعة إما من خلال نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM)، أو نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM). ويمثل نموذج الآثار الثابتة (FEM) أثر كافة المتغيرات التي لا تتغير عبر الزمن ولا يتم دمجها داخل النموذج، والتي تختلف لكل دولة من دول العينة. وكذلك يفترض هذا النموذج أن الاختلافات عبر مفردات العينة (الأربعون دولة نامية) يتم التعبير عنها من خلال الاختلافات في ثابت المعادلة. وبالنسبة لنموذج الآثار العشوائية (REM) فهو يعتبر أن الثابت يتوزع عشوائياً لجميع مفردات العينة (الدول) (Gujarati, 2003: 640-651).

ولكي يمكن اختيار أحد النموذجين لإتمام القياس يتم إجراء اختبار هوسمان Hausman، الذي تتمثل فروضه في: فرض العدم: $cov(x, e) = 0$، أي أنه لا يوجد هناك ارتباط بين المتغير أو المتغيرات المستقلة وحد الخطأ العشوائي، وفي هذه الحالة يكون الأفضل استخدام نموذج الآثار العشوائية. أما الفرض البديل: $cov(x, e) \neq 0$، أي يوجد ارتباط بينهما ومن ثم يعتبر نموذج الآثار الثابتة أفضل (Baltagi, 2005: 13-19).

فإذا أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال .Prob لإحصائيته أكبر من ٠,٠٥ يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل ويتم استخدام نموذج الآثار العشوائية (REM). أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من ٠,٠٥ فإنه يتم استخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) (مجدي الشوربجي، ٢٠١١: ١٦-٢٠). وتتلخص نتائج اختبار Hausman للنموذج في هذا الجدول:

ـ للتأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على الفقر في الدول النامية وفقاً لما تقوله النظرية سادية، مع الأخذ في الاعتبار أن المتغير التابع وهو الاقتصاد غير الرسمي، فيكون:

- التضخم (Cpi): وتم التعبير عنه بمعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: فمن المتوقع أن تكون بينه وبين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي علاقة طردية، حيث إن الزيادة في معدل التضخم تؤدي إلى زيادة انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وذلك بسبب أن ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الرسمي يجعل الأفراد تتجه للتعامل مع العاملين في ظل الاقتصاد غير الرسمي، مما يؤدي إلى إتساع أنشطة تلك الاقتصاد.
- البطالة (Un)، وتم التعبير عنه بمعدل البطالة: فمن المتوقع أن تكون بينه وبين الاقتصاد غير الرسمي علاقة طردية، حيث إن الزيادة في معدل البطالة تؤدي إلى اتساع أنشطة الاقتصاد غي الرسمي في الدول النامية.
- الناتج المحلي الإجمالي (Gdp)، وتم استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر له: فيؤدي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج إلى انخفاض اتساع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وبالتالي تكون العلاقة بينهما عكسية.
- الفساد (Cur): وتم الاستعانة بمؤشر مدركات الفساد كمؤشراً له: حيث يؤدي ارتفاع درجة الفساد في الدولة إلى زيادة اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الشفافية الدولية قد قامت بوضع ترتيب أعلى للدولة التي ينخفض مستوى الفساد فيها، والترتيب الأقل للدولة التي يرتفع مستوى الفساد فيها. وعليه فإن العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والاقتصاد غير الرسمي عكسية، فكلما ارتفع هذا المؤشر انخفض مستوى الفساد وانخفض الاقتصاد غير الرسمي (Transparency International, 2020).
- الشمول المالي (Fi)، وتم استخدام مؤشر الشمول المالي Global Findex للتعبير عنه: ويؤدي اتساع دائرة انتشار الشمول المالي في الدول النامية إلى انخفاض اتساع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي فيها، ومن ثم فإن هناك علاقة عكسية بين الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.

وتعتمد الدراسة على البيانات المجمعة Panel – data لعينة مكونة من ٤٠ دولة نامية ، في الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧، وهي الأعوام التي توافرت فيها معظم البيانات عن دول العينة محل الدراسة لكافة متغيرات النموذج. وكذلك تعتمد الدراسة على مصادر مختلفة لبيانات جميع المتغيرات، فيتم الاستعانة ببيانات البنك الدولي من مؤشرات التنمية العالمية، والموقع الإلكتروني للبنك الدولي في الحصول على كل من مؤشر الشمول المالي، ومؤشر الاقتصاد غير الرسمي (بعدد المشتغلين في القطاع غير الرسمي كنسبة من التشغيل الكلي)، ومؤشر التضخم (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)، ومؤشر معدل البطالة (عدد الأفراد الذين يقدرون ويرغبون عن العمل ويبحثون عن العمل بجدية ولم يعملوا)، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي (متوسط نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي). كما تستعين الدراسة ببيانات منظمة الشفافية الدولية للحصول على مؤشر ه الفساد.

٤-٢ نتائج التقدير:

تستخدم الدراسة البيانات المجمعة – كما سبق ذكره، ويتم استخدام البيانات المجمعة إما من خلال نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM)، أو نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM). ويمثل نموذج الآثار الثابتة (FEM) أثر كافة المتغيرات التي لا تتغير عبر الزمن ولا يتم دمجها داخل النموذج، والتي تختلف لكل دولة من دول العينة. وكذلك يفترض هذا النموذج أن الاختلافات عبر مفردات العينة (الأربعون دولة نامية) يتم التعبير عنها من خلال الاختلافات في ثابت المعادلة. وبالنسبة لنموذج الآثار العشوائية (REM) فهو يعتبر أن الثابت يتوزع عشوائياً لجميع مفردات العينة (الدول) (Gujarati, 2003: 640-651).

ولكي يمكن اختيار أحد النموذجين لإتمام القياس يتم إجراء اختبار هوسمان Hausman، الذي تتمثل فروضه في: فرض العدم: $cov(x, e) = 0$، أي أنه لا يوجد هناك ارتباط بين المتغير أو المتغيرات المستقلة وحد الخطأ العشوائي، وفي هذه الحالة يكون الأفضل استخدام نموذج الآثار العشوائية. أما الفرض البديل: $cov(x, e) \neq 0$، أي يوجد ارتباط بينهما ومن ثم يعتبر نموذج الآثار الثابتة أفضل (Baltagi, 2005: 13-19).

فإذا أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال .Prob لإحصائيته أكبر من ٠,٠٥ يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل ويتم استخدام نموذج الآثار العشوائية (REM). أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من ٠,٠٥ فإنه يتم استخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) (مجدي الشوربجي، ٢٠١١: ١٦-٢٠). وتتلخص نتائج اختبار Hausman للنموذج في هذا الجدول:

الجدول رقم (١)

نتائج اختبار هوسمان Hausman للنموذج

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	**Chi-Sq. Statistic**	**Chi-Sq. d.f.**	**Prob.**
Cross-section random	179.287667	5	0.0000

ويتضح من الجدول السابق أنه سيتم استخدام نموذج الآثار الثابتة (FEM) لتقدير النموذج، حيث إن احتمال إحصائية اختبار Hausman يأخذ قيمة أقل من ٠,٠٥ فهو يساوي ٠٠,٠٠٠٠

ولتقدير النموذج تم استخدام البرنامج الإحصائي E-views10 باستخدام نموذج انحدار خطي، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العامة OLS، ويمكن تلخيص نتائج تقدير النموذج في هذا الجدول:

جدول رقم (٢)

نتائج تقدير النموذج

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
C	23.0544	3.4904	0.0478
Un	0.29064	2.1273	0.1506
Gdp	-0.65555	-5	0.0000
Cpi	0.00579	0.1144	0.0676
Cur	-0.18494	-58.6	0.0000
Fi	0.04176	4.5184	0.0000

R-squared	0.986383
Adjusted R-squared	0.972327
F-statistic	70.17387
Prob. (F-statistic)	0.000000
Durbin-Watson stat	2.203

وقد تم استخدام اختبار وايت العام White's General للتحقق من احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ من عدمه. وتتمثل فروض هذا الاختبار في:

فرض العدم: ثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoscedasticity.

الفرض البديل: عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي Heteroscedasticity.

فإذا اتضح من هذا الاختبار أن قيمة الاحتمال .Prob لإحصائيته أكبر من ٠,٠٥ يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، وهذا يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي. أما إذا كانت قيمة الاحتمال أقل من ٠,٠٥ يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل، وهذا يعني وجود المشكلة ويجب علاجها. وتتلخص نتائج الاختبار للنموذج في الجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢)
نتائج اختبار وايت العام White's General للنموذج

White's test for heteroscedasticity	
$chi^2(20)$	4.281710
Prob. chi^2	0.8919

تظهر نتائج الاختبار أن قيمة الاحتمال أكبر من ٠,٠٥ فهي تساوي ٠,٨٩١٩ وهذا يدل على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي heteroscedasticity في النموذج المستخدم، ولذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

ويمكن تفسير نتائج التقدير بالجدول رقم (٢) كما يلي، حيث تشير نتائج تقدير النموذج من الجدول السابق إلى أن قيمة ثابت المعادلة تساوي ٢٣,٠٥٤٤٨، وهذا يعني أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يساوي ٢٣,٠٥٤٤٨ عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (مؤشر التضخم، البطالة، ومؤشر مدركات الفساد، ومعدل النمو الاقتصادي، ومؤشر الشمول المالي) مساوية للصفر.

كما تشير إلى أن هناك علاقة طردية بين التضخم والاقتصاد غير الرسمي، فإذا ارتفعت معدلات التضخم بمقدار الوحدة يؤدي هذا إلى زيادة انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بنحو ٠,٠٠٥٧٨٩، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، كما يتضح من النتائج أن التضخم متغير مستقل غير معنوي التأثير إحصائياً على الاقتصاد غير الرسمي عند مستوى معنوية ٥٪.

كما تشير النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية بين **البطالة** والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث إنه عندما يرتفع معدل البطالة بمقدار الوحدة يزداد انتشار الاقتصاد غير الرسمي في تلك الدول بنحو ٠,٢٩٠٦٤٦، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية. علماً بأن هذه العلاقة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪.

كما تُظهر النتائج السابقة أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي **(الناتج المحلي الإجمالي)** والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث إنه عندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الوحدة ينخفض معه انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بنحو ٠,٦٥٥٥ لأن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن ناتج القطاع الرسمي، فكلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كلما انخفضت مساهمته في النشاط الاقتصادي غير الرسمي. وهذا يتفق مع ما تقوله النظرية الاقتصادية. وتعد هذه العلاقة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪.

كذلك يتضح من النتائج السابقة أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر مدركات الفساد والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث إنه عندما يرتفع مؤشر الفساد بمقدار الوحدة يقل انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بنحو ٠,٦٥٥٥، علماً بأنه عندما يكون مؤشر مدركات الفساد متفع يعني أن الفساد أقل، ويتفق هذا مع ما تقوله النظرية الاقتصادية كما تم الإشارة إليه سابقاً. وتعد هذه العلاقة معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ٥٪.

أما **الشمول المالي** فيتضح من النتائج أنه يرتبط عكسياً بالاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث إنه إذا زاد انتشار الشمول المالي بمقدار الوحدة ينخفض انتشار الاقتصاد غير الرسمي في تلك الدول بنحو ٠,٠٤١٧٦، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية. كما أن هذا المتغير المستقل له تأثير معنوي إحصائياً على الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية عند مستوى معنوية ٥٪.

وبالنسبة لقيمة R^2 فهي تساوي ٠,٩٨٦٣ أي أن المتغيرات المستقلة الموجودة فى النموذج وهي: التضخم، والبطالة، والفساد، والنمو الاقتصادي، والشمول المالي تُفسر نحو ٩٨,٦٣٪ من التغيرات الحادثة في المتغير التابع وهو الاقتصاد غير الرسمي. كما أن قيمة Adjusted R^2 تكاد تساوى قيمة R^2 وهي ٠,٩٧٢٣ أي ٩٧,٢٣٪. كما يلاحظ أن قيمة F-statistic مرتفعة، باحتمال يساوي ٠,٠٠٠٠٠، وهذا يدل على أن النموذج المستخدم معنوي، أي أن هناك تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة مجتمعة على الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية خلال فترة الدراسة.

أما قيمة Durbin-Watson فهي تساوي ٢,٢٠٣ وهذا يعني أن القياس قد يخلو تقريباً من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation بين قيم حد الخطأ (u) عبر الزمن عند مستوى معنوية ٥٪، أي أن قيمة حد الخطأ العشوائي لا ترتبط ببعضها البعض عبر الزمن.

ويتضح من العرض السابق أن هناك علاقة عكسية بين الشمول المالي والاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، حيث يثبت قياس هذه العلاقة أنه يؤثر تأثيراً سلبياً على اتساع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وأن هذا التأثير يكون معنوياً إحصائياً.

وبذلك يتوصل البحث إلى أن تحقيق الشمول المالي وإتساع دائرته في الدول النامية يعمل على تخفيض اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في تلك الدول، ويساعد الحكومات فيها على دمج الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي. مما يحقق فرضية البحث وهي: "يؤدي توفير الشمول المالي في الدول النامية إلى تقليل اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية".

- **الخلاصة:**

استعرض هذا البحث تحليلاً للشمول المالي بدايةً بمفهومه؛ وأهميته؛ وآليات تطوير الشمول المالي؛ وكذلك معوقات اتساع قاعدة الشمول المالي. هذا بالإضافة إلى تناوله التحديات التي تواجهها الدول النامية لتوفير الشمول المالي في الدول النامية. وكذلك قدم البحث تحليلاً للاقتصاد غير الرسمي من خلال عرض مفهومه؛ وأسباب انتشاره في الدول النامية؛ والآثار السلبية الناتجه عن هذا الانتشار. وأيضاً أبرز هذا البحث دور الشمول المالي في تقليل انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية، وقدم نموذجاً قياسياً لإختبار أثر الشمول المالي على الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.

وتوصل البحث إلى أن الشمول المالي يعمل على تقليل اتساع انتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الدول النامية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر (٢٠١٦)، "مشروع التحول إلى الاقتصاد غير النقدي"، **اتحاد الصناعات المصرية واتحاد بنوك مصر**، جمهورية مصر العربية.
- أحمد محمد، أحمد عبد الحي (٢٠١٩)، "دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة المنوفية**، جمهورية مصر العربية ، ص ص: ٤٢٩-٥٠٢.
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (٢٠١٧)، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي"، **صندوق النقد العربي**، فريق العمل الأفريقي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة.

- _____ (٢٠١٥(أ))، "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، **صندوق النقد العربي**، فريق العمل الأفريقي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة.
- _____ (٢٠١٥(ب))، "متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، **صندوق النقد العربي**، فريق العمل الأفريقي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة.
- جلال الدين رجب (٢٠١٨)، "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، **صندوق النقد العربي**، الإمارات العربية المتحدة.
- صندوق النقد الدولي (٢٠١٩)، "الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"، **إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، واشنطن.
- فايزة إمام (٢٠١٥)، "طرق تقدير القطاع غير الرسمي في جداول العرض والاستخدام"، **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء**، جمهورية مصر العربية.
- لي سميث (٢٠٢١)، "الشمول المالي ووضع أهداف الصحة المالية"، **مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة**، كينيا.
- معهد الدراسات المصرفية (٢٠١٦)، "الشمول المالي"، **مجلة معهد الدراسات المصرفية**، السلسلة الثامنة، العدد ٧، الكويت.
- مجدي الشوربجي (٢٠١١)، "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، **كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا**، جمهورية مصر العربية.
- محمد عباس (٢٠١٩)، "الاقتصاد غير الرسمي في مصر: المشكلات والحلول"، **المعهد المصري للدراسات**، تركيا.
- نسرين بدوي (٢٠١٣)، "أثر العمل اللائق على الفقر في الدول النامية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية.
- _____ (٢٠١٧)، "أثر الشمول المالي على الفقر في الدول النامية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد ٣**، سلسلة ٣٧، كلية التجارة، جامعة بنها، ص ص: ٦٢٣-٦٥٨، جمهورية مصر العربية.
- _____ (٢٠١٨)، "أثر الابتكارات المالية على فعالية السياسة النقدية في الدول النامية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية.
- **هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (٢٠١٧)، التقرير السنوي الثامن لعام ٢٠١٧**، الجمهورية العربية السورية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Baltagi, Badi (2005). **Econometric Analysis of Panel Data**, Third edition, John Wiley & Sons Ltd, England
- Gujarati, Damodar (2003). **Basic Econometrics**, Fourth edition, McGraw Hill, United States of America.
- International Labour Office (2015). Committee on the transition from the Informal to Formal Economy, **International Labour conference**, 104th Session, Geneva.
- International Labour Organization (ILO) (2017). "Decent Work, the key to the 2030 agenda for sustainable development", **International Labour Organization (ILO)**, Geneva.
- Otobe, Naoko (2017). "Gender and the informal economy: Key challenges and policy response", **International Labour Organization (ILO)**, Employment Policy Department, Working Paper, No. 236, Geneva.
- Transparency International (2019). "Corruption Perceptions Index 2018", **Transparency International**, German.
- _____ (2020). "Corruption Perceptions Index 2019", **Transparency International**, German.
- Union of Arab Banks (2017). "Financial inclusion in the Arab region at its global levels", **Union of Arab Banks magazine**, No. 437, Lebanon.
- World Bank (2017). **"Financial Inclusion:** http://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview.
- _____ (2019). "The changing Natural of Work", **world Development Report 2019**, **World Bank**, Washing ton.
- _____ (2020). "World Development Indicators", **Oxford University Press**, Washing ton. http://data.albankaldawli.org.